



تقرير الفحص المحدود  
عن القوائم المالية الدورية المجمعة المختصرة  
للشركة المصرية للاتصالات في ٢٠١٣/٩/٣٠  
\*\*\*\*\*

إلى السادة / أعضاء مجلس الإدارة  
الشركة المصرية للاتصالات ،،،

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للميزانية المجمعة المختصرة للشركة المصرية للاتصالات " شركة مساهمة مصرية " في ٢٠١٣/٩/٣٠ وكذا القوائم المجمعة للدخل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المتممة الأخرى وإدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة المختصرة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) . وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية المختصرة في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) وفي ضوء القوانين المصرية السارية ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المختصرة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ونقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأياً مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء استنتاج متحفظ

في ضوء فحصنا للقوائم المالية المجمعة المختصرة والمعلومات التي حصلنا عليها من الإدارة نشير إلى ما يلي :-

١- لم نواف بالقوائم المالية للشركة المصرية بفرنسا (تابعة) في ٢٠١٣/٩/٣٠ كما لم نواف بالقوائم المالية التي اعتمدت الشركة المصرية (الأم) عليها في جميع أعمالها مما أدى لعدم التحقق من صحة الأرقام المدرجة بالميزانية المجمعة للشركة الأم . ونشير إلى اختلاف الرصيد المدين بحساب مدينين وأرصدة مدينة أخرى في ٢٠١٣/٩/٣٠ بدفاتر الأم البالغ ٢٧ مليون جنيه (أصول تى نورث الخاص بالشركة المصرية بفرنسا) في حين ظهر الرصيد لذات الحساب بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة المختصرة للشركة الأم ٣٤.٠١٢ مليون جنيه ولم نواف بأسباب اختلاف الرصيدين .

يتعين أعداد القوائم المالية الربع سنويه الخاصة بالشركة التابعة لإظهار كل من حسابات الشركة الأم والشركة التابعة على حقيقتها وتطبيقاً للفقرة (٢٦) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) الخاص بالقوائم المالية المجمعة والمستقلة . وموافاتنا بأسباب اختلاف الرصيدين المشار إليهما بهما .

٢- بلغت جملة خسائر شركة خدمات التوقيع الإلكتروني (شقيقة) في ٢٠١٣/٤/٣ نحو ٢٤.٣٥٣ مليون جنيه بنسبه ١٢٨ % من رأس مالها المدفوع البالغ ١٩ مليون جنيه و بنسبه ٨٧% من رأسمالها المصدر البالغ ٢٨ مليون جنيه ، ولم نقف على مدى وجود التزامات قانونيه أو أساسيه أو خلافه علي الشركة الأم لتكوين مخصص بالخسائر الإضافية البالغه نحو ١.٦١ مليون جنيه وفقاً لنتائج أعمالها المعتمدة حتى ٢٠١٣/٤/٣ والتي فاقت قيمة الإستثمار المسدد البالغ ٧.٥ مليون جنيه وذلك تطبيقاً للفقرة (٣٠) من معيار المحاسبة رقم (١٨) "الذي يقضي بتكوين مخصص للخسائر الإضافية ..... الخ . ولم نواف بالآثار المالي على الشركة المصرية من جراء اتخاذ الجمعية العامة غير العاديه للشركه المذكورة قراراً بتصفيتهما في ٢٠١٣/٤/٤ .

مما يستوجب ضرورة اجراء الشركة الأم الدراسات الدقيقة قبل الدخول في استثمارات جديدة حفاظاً على المال العام مع موافاتنا بمدى وجود التزامات على الشركة الام من عدمه وفقاً لما سبق عرضه.

٣- تم إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة الأم في ٢٠١٣/٩/٣٠ باستخدام قوائم مالية غير معتمدة من مجالس إدارتها لكافة الشركات التابعة والشقيقة (عدا خدمات التوقيع الإلكتروني) ، كما لم نوافق بتقرير مراقب الحسابات عنها في ذات التاريخ . مما لم يتمكن معه من التحقق من صحة و القوائم المالية .

مما يتعين معه ضرورة تدارك ذلك .

### الإستنتاج المتحفظ

في ضوء فحصنا المحدود وبإستثناء ما جاء في الفقرات السابقة لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المختصرة المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للشركة في ٢٠١٣/٩/٣٠ وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذات التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية

### مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً :

١- لم نوافق بنتائج أعمال اللجنة المشكلة في ٢٠١٢/٧/٢ والمعاد تشكيلها في ٢٠١٢/١٠/٢٣ وذلك للوقوف على أسباب الخسائر التي منيت بها الشركة المصرية بمشروع الجزائر (CAT) والبالغ نصيبها فيها نحو ٤٥٤ مليون جنيه . وقد أفادت الشركة بردودها المتكررة عن وجود سيررات خارجية نتج عنها هذا الاخفاق في المشروع ، الا اننا نؤكد على أهم النقاط التالية :-

- وجود قصور شديد في دراسات الجدوى وما اتخذ من اجراءات وقرارات أدت الى فشل المشروع .
- ارتباك قرارات مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٧ فيما بين قرار بيع الاستثمار أو تصفيته أو تأجيل التصفية أو التفليسة ، مما أدى الى تأجيل قرار التصفية السابق اتخاذه من قبل مجلس ادارة الشركة المصرية عام ٢٠٠٧ والذي تم الغاؤه لمزيد من الدراسة – بموجب المذكرة رقم ١٧٥٣ في ٢٠٠٧/١٢/١٧ – على الرغم من بلوغ خسائر المشروع حينئذ نحو ١٨٩ مليون دينار جزائري فقط حتى ٢٠٠٧/٩/٣٠ واستمرت الشركة في الانفاق على المشروع مما أدى الى تعاضم خسائره وبلوغها نحو ١٣ مليار دينار جزائري عام ٢٠٠٩ والذي على أثره اتخذ قرار التصفية.
- لم نتحقق من كيفية التصرف من قبل الإدارة المشتركة لشركة CAT في اصول المشروع نظرا لعدم موافقتنا بموقف التصفية منذ اتخاذ قرار التصفية عام ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٣/٩/٣٠ .
- لم نوافق بما يلي :-

- نصيب الشركة في الالتزامات المحتملة – الناتجة عن قرار التصفية – عن عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ و التسعة أشهر الاولى من عام ٢٠١٣ ونشير الى انه لم يتم الافصاح عنها بايضاحاتها المتممة في ٢٠١٢/١٢/٣١ بالمخالفة للفقرة (٤٠) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) الخاص باستثمارات في شركات شقيقة ، ونشير الى قيام الشركة بتكوين مخصص مطالبات بنحو ٣.٥ مليون جنيه لمواجهة الاحكام الابتدائية الصادرة ضد شركة CAT بالجزائر.
- نتيجة الدراسة القانونية المعدة بمعرفة مكتب "بيكر اند ماكينزي" بشأن رفع دعوة تحكيمية على الحكومة الجزائرية وما سوف يترتب عليها من اثار مالية وقانونية .
- يتعين تحديد المسؤولية بشأن الاخفاق في المشروع وموافقتنا بكافة ما سبق الإشارة إليه و بالاحكام النهائية للقضايا السابق الإشارة إليها ضد شركة CAT فور صدورها.

٢- تضمنت الإستثمارات المالية المتاحة للبيع ٢.٤٥٠ مليون جنيه تمثل ما سددته الشركة المصرية منذ ٢٠١٠/١٢/٥ لاستكمال نصيبها في رأس المال المصدر للشركة العربية لتصنيع الحاسبات البالغ نحو ٧ مليون جنيه إلا انه لم يتم التأشير بالقيمة المشار إليها في السجل التجاري للشركة المذكورة حتى ٢٠١٣/٩/٣٠ (بدعوى إجماع باقي المساهمين عن استكمال سداد حصتهم) وقد تلاحظ تدهور نتائج أعمال الشركة المذكورة في ٢٠١٢/١٢/٣١ – اخر قوائم تم موافقتنا بها – حيث بلغت إجمالي خسائرها ٤٥.٣ مليون جنيه بنسبة ٩٩.٦% من رأسمالها المدفوع البالغ ٤٥.٥ مليون جنيه ، وبنسبة ٦٤.٧% من رأسمالها المصدر ، ولم تجن الشركة الأم أية عوائد منها خلال فترة الاستثمار البالغة ١٠ أعوام مما يؤكد صحة رأي قطاع الإستثمار في رفض الدخول في هذا الاستثمار (عام ٢٠٠٣) .

ولم نوافق بمحضر اجتماع الجمعيات العامة العادية وغير العادية للشركة المذكورة في ٢٠١٣/٦/١٨ للوقوف على قراراتها بشأن ما سبق عرضه.

يتعين موافقتنا بكافة ما سبق مع ضرورة تقييم جدوى الاستمرار في الاستثمار وفقاً لنتائج أعمالها وتبعات قراراتها على الشركة الأم .

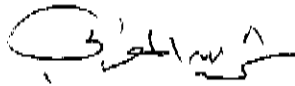
٣- أظهرت القوائم المالية المجمعة للشركة الأم اجمالي خسارة لشركة سننرا المجمعة ( تابعة ) بنحو ١٥.٢٣٧ مليون جنيه بنسبه ٦٠.٩٥% من راسمالها البالغ ٢٥ مليون جنيه مما يشير لتدهور نتائج اعمالها وأثره على نتائج أعمال الشركة الأم على الرغم من وجود سيطره لها علي قرارات الشركة التابعة .

يتعين دراسته كافة الظروف التي تمر بها الشركة المذكورة و العمل على النهوض بنتائج أعمالها لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة الأم مع اعداد الدراسة اللازمة لتقييم جدوى الاستمرار فيها من عدمه وفقا للحلول المقترحة من ادارتها وأثرها على نتائج اعمالها .

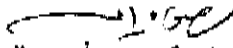
٤- لم يتم الانتهاء من تصفيه شركة وطنية للاتصالات (شقيقه) المزمع تصفيته منذ عام ٢٠٠٧ والسابق عمل اضمحلال لها بكامل القيمة البالغة ١٢٥ ألف جنيه وهو ما لم يتم حتى تاريخه .  
يتعين موافقتنا بأسباب ذلك .

٥ - لم نواف بمعظم القوائم المالية للشركات المستثمر فيها المتاحة للبيع- عدا شركتى العربية وحضانات التكنولوجيا وميناتل وصندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات - عن الفترة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ و ٢٠١٣/٩/٣٠ وقرارات مجالس ادارتها ، وكذا تقرير مراقب الحسابات عنها- على الرغم من وجود ممثلين للشركة الام فى مجالس ادارة كافة الشركات المستثمر فيها تقاضوا منها نحو ٣.٩٦١ مليون جنيه خلال التسعة أشهر الاولى من عام ٢٠١٣ فضلا عن وجود قطاع مختص بالشركة الأم لهذا الغرض - مما لم يمكننا من الوقوف على نتائج اعمالها أو أيه مستجدات بشأنها .  
يتعين ضرورة المتابعة الجادة من الشركة الأم لكافة استثماراتها وسرعة موافقتنا بكافة ما تم الاشارة اليه .

#### مراقبو الحسابات



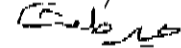
" محاسبة/شربن المغربي "



" محاسبه / رضوة محمد أمين "



" محاسبة/جاكلين بولس "



" محاسبة/عبير طلعت "

مدير عام


نائب مدير الإدارة



" محاسب / عاطف صبحي حسن "

مدير عام

نائب مدير الإدارة



" محاسب / سعيد عبد الصبور متولى "

وكيل الوزارة

نائب أول مديرة الإدارة



" محاسبة / لولى نعم زكى "

يعتمد ..

الوكيل الأول



" محاسب/ شريف نجم الدين محمود "

القاهرة في : ٢٠١٣/١١/١٤